

الحمد لله

الجمهورية التونسية
مجلس تنازع الإختصاص
القضية عدد 289

تاريخ الجلسة : 6 جويلية 2010

باسم الشعب التونسي

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي .

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 1/16069 المرفوعة أمام المحكمة

الإدارية من :

عبدة العرفاوي نائبه الأستاذ عبد الرؤوف العيادي

ضدّ

1) وزير الصناعة والطاقة والصناعات الصغرى والمتوسطة.

2) المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة الصناعة والطاقة والصناعات الصغرى

والمتوسطة.

بعد الإطلاع على الحكم الوقتي الصادر فيها بتاريخ 24 أكتوبر 2009 عن الدائرة

الإبتدائية الخامسة بالمحكمة الإدارية والقاضي بارجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس

تنازع الإختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الإختصاص المتعلق بتعيين السيد رضا بن

محمود عضوا مقررا لتهيئة وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرّر .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المطروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص .

وبعد المداولة بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الماثلة مستوفية للشروط الشكلية المضمنة بالفصل التاسع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 لذا تعيّن قبولها من هـذـه الناحية .

من الوجهة الواقعية :

حيث يبرز من أوراق الملفّ قيام المدّعي عن طريق محاميه أمام محكمة الناحية بتونس عارضا أنّه عمل بالمخبر المركزي للتحليل والتجارب التابع لوزارة الصناعة لمُدّة 18 سنة في خطة تقني سامي مكلف بمراقبة أنابيب نقل البترول والغاز وكان عرضه لاستعمال الأشعة المؤينة بمختلف أنواعها وغيرها من الأشعة فوق البنفسجيةّ مما انجر عنه إصابته بعديد الأمراض وطلب تبعاً لذلك تمكينه من جناية لقاء ما أصابه من ضرر فقضت المحكمة المذكورة في 18 ماي 2000 في حكمها الصادر تحت عدد 10/1473 بالزام الصندوق الوطني للتقاعد والحيطه الإجتماعية بأن يؤدي لفائدته جناية تعويضية غير أنّ المحكمة الابتدائية بتونس قضت في 30 أفريل 2001 بوصفها محكمة استئناف بنقضه في حكمها الصادر تحت عدد 47111 ورفض الدعوى لعدم الإختصاص ، إلاّ أنّ محكمة التعقيب أصدرت في 25 ديسمبر 2002

قرارا تحت عدد 19319 يقضي بنقض الحكم الاستثنائي وأحالت النزاع على المحكمة الابتدائية بتونس لتعيد النظر فيه من جديد التي أصدرت حكما تحت عدد 50964 بتاريخ 27 نوفمبر 2003 يقضي باقرار الحكم الابتدائي الصادر عن حاكم ناحية تونس وارتأت محكمة التعقيب بعد الطعن فيه نقضه لعدم الاختصاص وأحالته على المحكمة الابتدائية بتونس من جديد التي أصدرت حكما تحت عدد 53074 بتاريخ 28 أبريل 2005 بنقض الحكم الابتدائي ورفض الدعوى لعدم الإختصاص .

وحيث استنادا إلى نفس الوقائع تقدم المدعي بدعوى أمام المحكمة الإدارية رسمت تحت عدد 1/16069 طالبة تمكينه من جناية عمرية قابلة للجمع مع جناية التقاعد كالحكم له بخمسين ألف دينار لقاء ما أصابه من ضرر بدني ثابت .

وحيث أصدرت الدائرة الابتدائية الخامسة الحكم الوقيّ المبين بالطالع .

من الوجهة القانونية :

حيث تعلق المشكل القانوني المعروض على المجلس بتحديد الجهاز القضائي المختص للبتّ في النزاع المتعلق بالتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب أمراض ذات طابع مهني.

وحيث لا خلاف بين طرفي النزاع في أن المدعي كان يعمل في القطاع العمومي ويخضع بالتالي إلى أحكام القانون عدد 56 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 والمتعلق بالنظام الخاص للتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع العمومي.

وحيث تضمنت أحكام الفصل 43 من القانون المبيّن أعلاه ما نصّه "يختص قاضي الناحية بالنظر في النزاعات الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وجبر الأضرار الناجمة عنها مهما كان مقدار الطلب أو موضوع الدعوى "

وحيث اقتضت أحكام الفصل 58 من ذات القانون أنّه يدخل حيّز التنفيذ بداية من غرّة جانفي 1996 .

وحيث استقرّ فقه قضاء هذا المجلس على أنّه لا تأثير لتاريخ وقوع الحادث على الجهة القضائية المختصة وأنّ العبرة تكمن في تاريخ القيام أمام القضاء وليس في تاريخ الحدث المنشئ للضرر.

وحيث أضحي النزاع تأسيسا على ما سبق بيانه من اختصاص جهاز القضاء العدلي.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أنّ النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء العدلي .

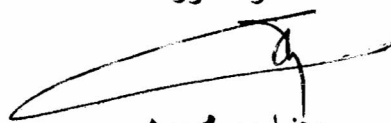
وصدر هذا القرار بحجرة الشوري يوم 6 جويلية 2010 عن مجلس التنازع المتركب من رئيسه السيّد غازي الجريبي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السادة والسيدات حسيبة العربي وسرية الجازي وعلى كحلون ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله ورضا بن محمود بحضور كاتبة الجلسة السيدة نبيلة مساعد .

كاتبة الجلسة



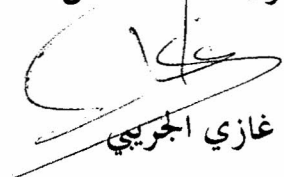
نبيلة مساعد

العضو المقرر



رضا بن محمود

الرئيس



غازي الجريبي